التحليل الجغرافي والديموغرافي
لمشكلة البطالة في قطاع غزة

إعداد

حسام سليمان عيـد

باحث دكتوراه – قسم الجغرافيا

كلية الآداب – جامعة عين شمس

الملخص:

هدف هذا البحث إلى التعرف على حجم البطالة ومعدلاتها في قطاع غزة، وإبراز تبايناتها المكانية، وأهم خصائصها الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للمتعطلين، ودلت النتائج على ارتفاع معدل البطالة في قطاع غزة في زمن السلطة الفلسطينية نتيجة لسياسات الاحتلال، وتركزت البطالة بين صفوف الإناث، وأن البطالة ترتفع في محافظة خانيونس وتنخفض في محافظة غزة، وتتركز معظم البطالة في الفئات العمرية الشابة دون سن الخامسة والثلاثين من العمر، وبين المستويات التعليمية الجامعية فما فوق، وأن معظم العاطلين عن العمل لم يسبق لهم العمل نهائياً، مع زيادة معدل فترة التعطل بالأشهر.

الكلمات الدالة: التحليل الجغرافي للبطالة، مشكلة البطالة، معدل البطالة، قطاع غزة.

Abstract:

The aim of this article is to identify the development of the unemployment size and rates in the Gaza Strip, to indicate their spatial differences, the most important demographic, and social and economic characteristics. The results indicate the high rate of unemployment in the Gaza Strip during the period of the Palestinian Authority as a result of occupation policies. Unemployment rises in Khan Younis governorate and decreases in Gaza governorate. Most of the unemployment is concentrated in the younger age groups under the age of 35, university levels & above, as most of the unemployed have never been able to work permanently, with an increased the Long term unemployment Rate.

Keywords: Geographic analysis of unemployment, unemployment problem, unemployment rate, Gaza Strip.

المقدمة:

تعتبر البطالة بأشكالها المختلفة واحدة من أهم القضايا الملحة التي تعاني منها غالبية دول العالم سواء المتقدمة أو النامية، وتشكل البطالة في قطاع غزة الذي لم تستقر أوضاعه السياسية والاقتصادية أهم المشاكل التي تواجه السكان والسلطة الفلسطينية، وبالرغم من أن معظم البلدان لديها مشاكل في البطالة بغض النظر عن درجة تقدمها الاقتصادي والاجتماعي ونظمها السياسية، إلا أن أسبابها وآثارها في قطاع غزة تختلف كلياً مقارنة بتلك الدول.

ويرجع ذلك في المقام الأول إلى السياسات التي تنتهجها سلطات الاحتلال، وتمثلت فيتدمير البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني، وربطه باقتصاد الاحتلال القوى، وإحباط أي محاولة لتطويره واستقلاله واعتماده على ذاته، وعلاوة على ذلك، جعلت منه اقتصاداً تابعاً لخدمة اقتصادها بالدرجة الأولى.

وتجدر الإشارة إلى أن السلطة الفلسطينية في عام ١٩٩٤ استلمت اقتصادا هشا ضعيفا، غير قادر على إيجاد فرص عمل للقوى العاملة التي يتزايد حجمها بشكل مطرد نتيجة عوامل ديموغرافية واجتماعية وسياسية مر بها قطاع غزة، كما أن معظم الداخلين لسوق العمل هم من فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ١٥-٢٤ سنة، الأمر الذي يعد هدراً لجزء مهم من الموارد البشرية التي يعول عليها في التنمية.

وبناءً على ما سبق، جاءت هذه الورقة البحثية للتعرف على حجم البطالة في قطاع غزة ومعدلاتها، وربطها بالمتغيرات السياسية والديموغرافية التي مرت بها منطقة الدراسة، وإظهار تبايناتها المكانية، فضلاً عن تحليل بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمتعطلين عن العمل، والبحث عن مسبباتها من أجل التوصل إلى حلول قد تساهم في تخفيف حدة البطالة.

منطقة الدراسة:

شكلت منطقة قطاع غزة جزءاً من فلسطين التاريخية قبل عام ١٩٤٨، ونجت من الاحتلال بعد حرب عام ١٩٤٨، وبعد توقيع اتفاقية الهدنة الموقعة في رودس بين

الوفدين المصري والإسرائيلي الموافق ٢٤ شباط ١٩٤٩ استجابة لقرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ نوفمبر١٩٤٨ (العارف، ١٩٥٦: ٨٩٧)، تولت الحكومة المصرية إدارة قطاع غزة تحت اسم الأراضي الفلسطينية الخاضعة لرقابة القوات المسلحة المصرية، ثم ظهر لأول مرة مصطلح قطاع غزة في عام ١٩٥٤ عندما أصدر اللواء محمد نجيب رئيس وزراء الجمهورية المصرية قرارا بتعيين الاي عبد الله رفعت حاكما إداريا عاما لقطاع غزة(الرشيد، د.ت: ٦٥)، وبذلك تحددت لأول مرة منطقة قطاع غزة كمصطلح عسكري سياسي لا يستند إلى أي أساس جغرافي في وجوده.

شكل (١) التقسيم الإداري لقطاع غزة عام ٢٠١٤

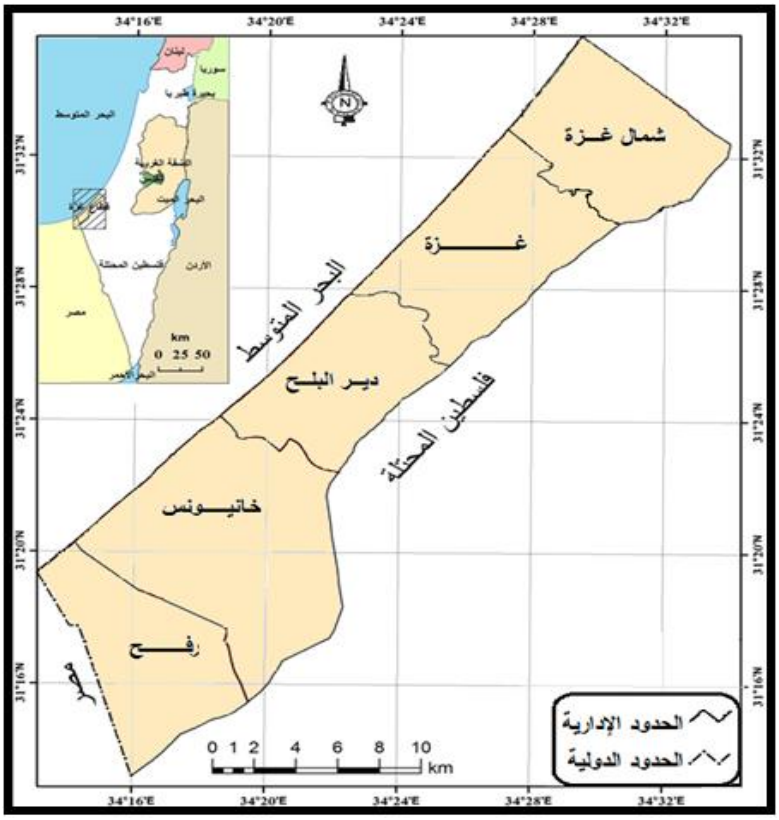

المصدر: خريطة الأساس مأخوذة من الأطلس الفني لمحافظات قطاع غزة، وزارة التخطيط، غزة، ٢٠١٤.

ويقع قطاع غزة في الجزء الجنوبي من السهل الساحلي الفلسطيني على الشاطئ الشرقي للبحر المتوسط بطول ٤٩ كم، ويميل قليلاً من الشمال إلى الجنوب (شكل رقم ١)، وينحصر بين دائرتي عرض ١٦` ٣١°، ٤٥`٣١° شمالا وبين خطي طول ٢٠` ٣٤°، ٢٥` ٣٤° شرقا، ويحده من الشمال والشرق فلسطين المحتلة، ومن الجنوب خط الحدود السياسية مع مصر.

خضع قطاع غزة تحت الاحتلال الصهيوني بعد حرب عام ١٩٦٧ حتى عام ٢٠٠٥ عندما أعلن الاحتلال الانسحاب منه بشكل أحادي، وبلغ عدد سكانه قرابة ١٩١٢٢٦٧ نسمة حسب بيانات آخر تقدير سكاني في عام ٢٠١٦، موزعين على خمس محافظات، هي: محافظة الشمال، غزة، دير البلح، خانيونس ورفح.

مشكلة البحث:

على إثر توقيع اتفاقية أسلو في عام ١٩٩٣، استلمت السلطة الفلسطينية إدارة كافة شؤون قطاع غزة في عام ١٩٩٤، وتوسعت في تحديث الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتطلب ذلك حجماً كبيراً من القوى العاملةالتي من شأنها أن تقلل من حدة البطالة، إلا أنه حدث عكس ذلك، فبعد مرور ٢٢ عاماً على وجود السلطة الفلسطينية تفاقمت مشكلة البطالة في قطاع غزة،ووصلت مستوياتها إلى حدود مرتفعة بلغت ٤١.٧% في عام ٢٠١٦، وباتت عصية على كافة الحلول التي وضعتها السلطة الفلسطينية من أجل التغلب عليها، وعجزت كافة المؤسسات الفلسطينية والمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني عن معالجتها والحد منها، وبشكل أكثر تفصيلي، تكمن مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤلات التالية:

- هل البطالة ظاهرة زمنة في اقتصاد قطاع غزة منذ احتلاله في عام ١٩٦٧ حتى عام ٢٠١٦؟
- هل لعبت العوامل السياسية والاقتصادية والديموغرافية دوراً هاماً في زيادة مشكلة البطالة؟

- ما مدى التباين المكاني في معدلات البطالة، والعوامل المؤثرة في هذا التباين؟
- ما أهم خصائصالمتعطلين عن العمل في قطاع غزة؟

أهدف البحث:

- التعرف على حجم مشكلة البطالة التي لازمت الاقتصاد الفلسطيني منذ احتلال قطاع غزة في عام ١٩٦٧ حتى عام ٢٠١٦.
- رصد أسباب ظاهرة البطالة والعوامل الحقيقية المسؤولة عنها.
- إظهار مدى التباين المكاني في معدلات البطالة بين المحافظات، ومعرفة أهم مناطق تركزها.
- تحديد خصائص السكان المتعطلين في قطاع غزة.
- اقتراح بعض التوصيات التي من شأنها الحد من ظاهرة البطالة.

مصادر البيانات: تم الاعتماد ثلاثة مصادر لحساب معدلات البطالة في منطقة الدراسة، الأول التقديرات الصادرة عن سلطات الاحتلال خلال الأعوام ١٩٧٠، ١٩٧٧، ١٩٨٧، والثاني بيانات تعدادي ١٩٩٧، ٢٠٠٧، والثالث بيانات مسح القوى العاملة القوى العاملة الفلسطينية ٢٠١٦.

مناهج البحث:

تم الاعتماد على المنهج الجغرافي الأصولي الذي يهتم بدراسة الأسس والقواعد الرئيسية التي تؤثر في حجم البطالة، وتفسير الخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية للمتعطلين، علاوة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يستخدم لغة الأرقام لوصف وتحليل حجم البطالة ومعدلاتها، وتبايناتها المكانية، وتوظيف الأساليب الكمية والإحصائية المتمثلة في حساب معدلات البطالة ومعامل الارتباط، والأشكال والرسوم البيانية.

تتدرج موضوعات الورقة البحثية تحت العناوين التالية:

أولا: تطور حجم البطالة ومعدلاتها في قطاع غزة، والعوامل المؤثرة فيها.

ثانيا: التباين المكاني في معدلات البطالة بين المحافظات.

ثالثا: بعض الخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية للمتعطلين عن العمل.

تحليل النتائج ومناقشتها

أولا: تطورحجم البطالة ومعدلاتها في قطاع غزة، والعوامل المؤثرة فيها:

يقصد بالبطالة أو المتعطلين جميع الأشخاص فوق سن محدد بدون عمل سواء كانوا متاحون حالياً للعمل أو باحثون عن العمل وذلك عند مستويات الأجور السائدة في المجتمع خلال فترة الإسناد الزمني (الأمم المتحدة، ٢٠٠٩: ٧٨). أما التعريف الفلسطيني للبطالة يشمل جميع الأفراد ١٥ سنة فأكثر الذين كانوا خلال فترة الإسناد الزمني بدون عمل، ومستعدين للعمل، ويبحثون عنه بطرق محددة، قد تشمل تسجيل في مكاتب التشغيل الخاصة أو الحكومية، والتحقق من أماكن العمل، والبحث عن مساعدة من صديق أو قريب (الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠١٧: ٢٤).

وتشير بيانات الجدول (١) إلى تطور حجم البطالة ومعدلاتها وحجم السكان والقوى العاملة في قطاع غزة خلال الفترة ما بين ١٩٧٠-٢٠١٦، ومنهما يتبينأن حجم البطالة ومعدلاتها اتخذت اتجاهين متناقضين، أولهما: انخفاض حجم البطالة ومعدلاتها خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٠-١٩٨٧، فقد بلغ معدل البطالة خلال هذه الفترة ٢.٧%، وكان معدل البطالة في أول هذه الفترة الزمنية مرتفعا قليلاعن حدود ٥.٩%، ثم انخفض في عام ١٩٧٧ ليصل إلى ٠.٤% وهو أدنى معدل سجل طوال فترات الدراسة، وفي المقابل ارتفع معدل البطالة بشكل طفيف ليبلغ ١.٨%في عام ١٩٨٧.

ثانيهما: ارتفاع معدل البطالة خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٧-٢٠١٦الذي بلغ في المتوسط ٣٣.٩%، وهذايعني تضاعف حجم البطالة حوالي ١٢ مرة عما كانت عليه في الفترة الزمنية السابقة بين عامي ١٩٧٠-١٩٨٧، وبلغ معدل البطالة في عام ١٩٩٧ نحو ٢٣.٦%، ثم بدأت وتيرته ترتفع ليصل إلى ٣٦.٥% في عام ٢٠٠٧، وقفز إلى ٤١.٦% في عام ٢٠١٦ مسجلاً أقصى ارتفاع له خلال فترات الدراسة.

جدول (١)

تطور حجم السكان والقوى العاملة والبطالة ومعدلاتها قطاع غزة خلال (١٩٧٠-٢٠١٢)

السنوات	حجم السكان	حجم القوى العاملة	حجم البطالة	معدلات البطالة	نمو السكان	نمو القوى العاملة
١٩٧٠	370.0	٦٢.٤	٣.٧	٥.٩	-	-
١٩٧٧	450.8	٧٧.٣	٠.٣	٠.٤	٢.٨	٣.١
١٩٨٧	565.6	١٠١.٧	١.٨	١.٨	٢.٣	٢.٧
١٩٩٧	1,022.2	١٩٨.٩	٤٧.٠	٢٣.٦	٥.٧	٦.٧
٢٠٠٧	1,416.9	٢٩٣.٠	١٠٧.٠	٣٦.٥	٣.٣	٣.٩
٢٠١٦	1,912.2	٤٩٧.٠	٢٠٧.٠	٤١.٧	٣.٣	٥.٩

المصدر: النسب من حساب الباحث بالاعتماد على:

1. Israel Central bureau of Statistics. 1988. Statistical Abstract of Israel, No 39,
٢. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ١٩٩٩، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت١٩٩٧.
٣. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٢، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٧.
٤. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٧، الفلسطينيون في نهاية عام ٢٠١٦.
٥. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٧، مسح القوى العاملة الفلسطينية ٢٠١٦.

ومن خلال العرض السابق، نجد أن حجم البطالة ومعدلاتها خلال فترة الاحتلال بين عامي ١٩٧٠-١٩٨٧ كانت عند حدودها الدنيا، بينما تفاقمت مشكلة

البطالة خلال فترة السلطة الفلسطينية بين عامي ١٩٩٧-٢٠١٦، وتم مناقشة مسببات التناقض في معدلات البطالة من خلال تفسيرين:

التفسير الأول: أن انخفاض مستويات البطالة إلى حدودها الدنيا زمن الاحتلال يعود إلى مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والديموغرافية، وهي على النحو التالي:

- **العامل السياسي:** تمثل في عدم دقة وصحة البيانات الخاصة بالبطالة في منطقة الدراسة زمن الاحتلال نتيجة التلاعب بسياسة الأرقام، وفي واقع الأمر، إن انخفاض معدلات البطالة لا تمثل واقع البطالة الحقيقي في قطاع غزة؛ لأنها مستخرجة من تقديرات لعينة من القوى العاملة، وهذه التقديرات مبنية على خلل في تعريف من هو العامل، ومن هو العاطل عن العمل، وحسب تعريف الاحتلال؛ فإن العاملين هم جميع الفراد فوق سن الخامسة عشر الذين عملوا ساعة واحدة على الأقل خلال الأسبوع المحدد للإسناد الزمني في أي عمل أو نشاط مربح، أو كانوا يعملون لصالح الشركات العائلية أو المزرعة، والذين قد تغيبوا بشكل مؤقت عن العمل العادي (Awartani, 1996: 12)، أما العاطلون عن العمل فهم الأفراد الذين يبحثون عن عمل ولو لساعة واحدة خلال أسبوع الإسناد الزمني، سواء كان ذلك عن طريق التسجيل شخصياً، أو بطلب من المستخدم، أو بمحاولة إنشاء عمل مستقل (فرسخ، ١٩٩٨: ١٠).

ويبدو أن تعريف العاملين السابق حسب وجهه نظر الاحتلال، كان متحيزا بشكل واضح لصالح تضخيم نسب العمالة الفلسطينية من أجل تحسين صورة الوضع الاقتصادي في الأراضي المحتلة، أما تعريفه للعاطلين عن العمل قزممن حجم البطالة، وذلك من خلال عدم ضمها لخريجي الجامعات الذين أجبروا على الهجرة لانعدام فرص العمل المناسبة لمؤهلاتهم، فضلا عن ذلك، لم يدرج الأسرى في سجون الاحتلال ضمن البطالة، أو الجامعيين الذين يعملون في مجالات لا تتناسب مع مستوى مؤهلاتهم، وعلى فرض إدراجهم في فئة العاطلين عن العمل فإن معدلات

البطالة ستكون مرتفعة للغاية، وبالتالي لا يكشف لنا هذا التعريف النظري الضيق للبطالة عن حقيقة الأنواع الأخرى من البطالة التي كانت منتشرة بين القوى العاملة الفلسطينية في منطقة الدراسة، مثل: البطالة المقنعة، البطالة الموسمية، البطالة الإجبارية، والبطالة الاحتكاكية، وكذلك العمال المحبطين عن العمل نتيجة منعهم من قبل قوات الاحتلال لدواعي أمنية.

شكل (٢)معدلات البطالة في قطاع غزة والعاملين في الأراضي المحتلة (١٩٧٠-٢٠١٢)

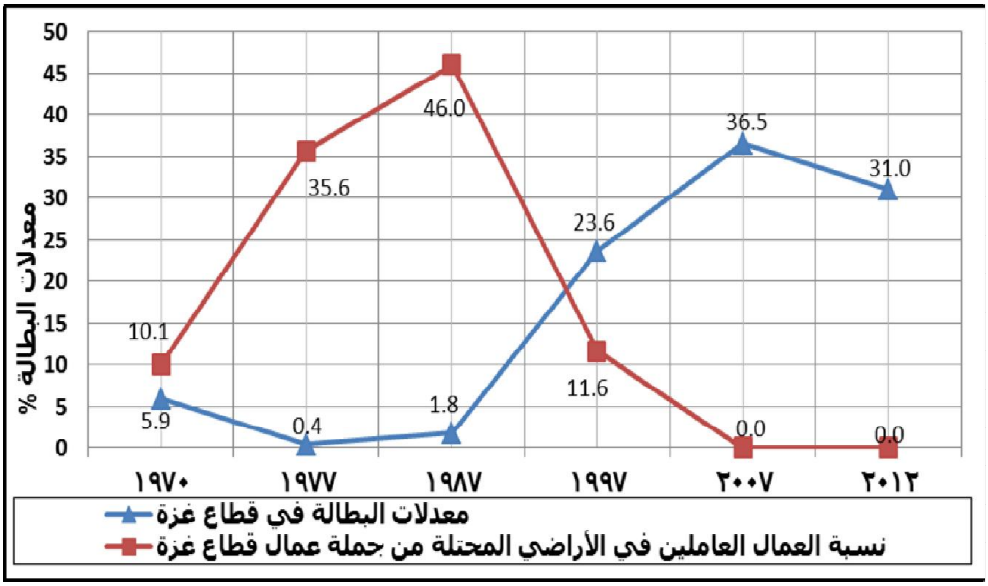

- **العامل الاقتصادي:** يعد الاحتلال لقطاع غزة احتلالاً للأرض مورداً وشعباً، وهذا حال دون نمو القدرة الإنتاجية الذاتية للفلسطينيين على الاستمرار رغم ضعفها، ونظرا لعدم وجود تنمية اقتصادية حقيقية في قطاع غزة، سافرت بشكل يومي نسبة مهمة من العمال الفلسطينيين للعمل في الأراضي المحتلة بعد فتح أسواق العمل أمامها للعمل ضمن اقتصاد الاحتلال، ودليلنا على نجاح هذه السياسات ارتفاع نسبة العاملين من قطاع غزة داخل الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ من ١٠.١% عام ١٩٧٠ إلى ٤٦% عام ١٩٨٧ من إجمالي العمال في قطاع غزة (شكل ٢)،

كما تزامن مع ذلك حدوث هجرة قسرية للقوى العاملة المدربة التي لم تجد لها مكانا في السوق المحلي أو سوق الاحتلال بعد احتلال قطاع غزة مباشرة، واستمرت لتختلط فيما بعد بالهجرة الاقتصادية الاضطرارية المستحثة إلى الدول العربية النفطية التي كانت في حاجة لمثل هذه القوى العاملة الماهرة (سمحه، ١٩٨٦: ١٤٨)، وهذه الأسباب السابقة ساهمت في عدم ظهور مشكلة بطالة حقيقية زمن الاحتلال.

- **العامل الديموغرافي:** تمثل في انخفاض وزن القوى العاملة من جملة سكان في قطاع غزة خلال الأعوام (١٩٧٠، ١٩٧٧، ١٩٨٧) على التوالي، التي بدأت بنسبة ١٦.٩% وانتهت بنسبة ١٨% من جملة سكان قطاع غزة، ويعزى ذلك إلى هجرة القوى العاملة الماهرة إلى الخارج، وإلى ضعف مشاركة الإناث في القوى العاملة وانضمامهن إلى فئة السكان غير النشطين اقتصادياً، مما أعطى معدلات منخفضة من البطالة.

أما التفسير الثاني:حول ارتفاع مستويات البطالة إلى حدودها العليا زمن السلطة الفلسطينية لا يمكن فصلها عن التغيرات السياسية والديموغرافية التي مر بها قطاع غزة، ولا فصلها عن السياق التاريخي لعامل الاحتلال الذي عَمِدَإلى تشويه الاقتصاد الفلسطيني وانحداره لحالة من "اللاتنمية"، والتي يمكن إيجازها في العوامل التالية:

- **العاملين السياسي والديموغرافي:**أدت حرب الخليج الثانية إلى عودة العديد من المهاجرين العاملين في دول الخليج في بداية تسعينيات القرن الماضي، ونشوء السلطة الفلسطينية في عام ١٩٩٤ وعودت العاملين في منظمة التحرير الفلسطينية من الخارج، وكذلك عود العديد من العائلات بسبب شيوع السلام والاستقرار السياسي، إلى حدوث طفرة ديموغرافية في قطاع غزة، فقد بلغ معدل النمو السكاني ٥.٧%بين عامي ١٩٨٧-١٩٩٧(جدول ١).

وهذه الطفرة السكانية ساهمت في توسيع قاعدة حجم السكان النشطين اقتصاديا، فقد بلغ معدل نمو القوى العاملة ٦.٧% خلال تلك الفترة السابقة، وبينت نتيجة معامل الارتباط بين حجم السكان وحجم القوى العاملة أنها علاقة قوية طردية بلغت قيمتها ٠.٩٨. ويشير ذلك إلى أن الانتقال الديموغرافي يعد من أهم العوامل التي زادت من مشكلة البطالة في قطاع غزة، لأن عملية الانتقال الديموغرافي ساهمت في رفع حجم القوى العاملة من الأفراد ١٥ سنة فأكثر، وهذا أدى إلى زيادة الضغط على سوق العمل، من خلال تزايد الطلب مقابل فرص عمل معروضة عاجزة عن استيعاب الطلب المتزايد فوق حاجتها، خاصة من فئة الشباب نتيجة التضخم الكبير في حجمها الناتج عن الانفجار السكاني السابق ذكره.

كما أن الأوضاع السياسية المتمثلة في حداثة تكون السلطة الفلسطينية في عام ١٩٩٤، وتوارثها نظام اقتصادي ضعيف، وقدرة محدودة في السيطرة الرسمية على الجغرافيا والإدارة والاقتصاد، وعدم امتلاكها خطط تنموية بديلة، على الرغم من توفيرها العديد من الوظائف، ساهمت في حدوث حالة من عدم التوازن في سوق العمل.

ونجم عن هذه الأوضاع عجز الطلب عن مجاراة المستوى المرتفع من عرض القوى العاملة، وترافق مع ذلك كله، قيام سلطات الاحتلال بالتضييق على حركة انتقال العمال الفلسطينيين من قطاع غزة للعمل في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، فقد انخفضت نسبتهم من ٤٦% في عام ١٩٨٧ إلى ١١.٦% في عام ١٩٩٧من جملة القوى العاملة في قطاع غزة(شكل 2)، وهذا أدى إلى ارتفاع معدل البطالة إلى ٢٣.٦% في عام ١٩٩٧.

- **عامل الاحتلال:**بعد تعثر عملية السلام في عام ٢٠٠٠، وانطلاق انتفاضه الأقصى، اجتاحت قوات الاحتلال مناطق واسعة من قطاع غزة، وقامت بتدمير البنية التحتية من مقرات ومباني حكومية، وهدمت العديد من منازل المواطنين، وتجريف مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، وتزامن مع ذلك ممارسه الاحتلال للعديد من السياسات التضييقية على الاقتصاد الفلسطيني الذي مزقته الحرب، تمثلت في تشديد القيود

المفروضة على القوى العاملة الفلسطينية التي أصبحت أكثر صرامة من ذي قبل (الأمم المتحدة، ٢٠٠٦: ١٥)، وانتهت هذه القيود بمنع دخول عمال قطاع غزة إلى العمل في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ نهائياً في عام ٢٠٠٥، وهذا أدى إلا ارتفاع معدل البطالة ليصل إلى ٣٦.٥% في عام ٢٠٠٧.

واستمر نهج الاحتلال في تدمير الاقتصاد الغزي من خلال شنه حرب على قطاع غزة في نهاية عام ٢٠٠٨، وتعد هذه الحرب التي استمرت خلال الفترة الممتدة من ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ١٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، بمثابة ضربة شديدة أخرى للاقتصاد الفلسطيني، حيث عملت على تدمير قاعدته الإنتاجية، وفقدانها لقاعدتها من القوى العاملة، وانعدام توليد فرص تشغيل للأيدي العاملة الداخلة للسوق، بل قدرت الخسائر المباشرة وغير المباشرة للاقتصاد الفلسطيني من جراء الحرب بنحو ١٠٩ مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل ١٣٥% ضعف الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة في عام ٢٠٠٦ (الأمم المتحدة، ٢٠١١: ٢٢)،كما شن الاحتلال حرب ثانية في عام ٢٠١٢، واتبعها بحرب ثالثة في عام ٢٠١٤، وألحقت هذه الحروب خرابا ودماراً شاملين بالبنية التحتية والطاقة الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية المختلفة في قطاع غزة، وتدهورت مستويات المعيشة للسكان، وارتفعت مستويات الفقر بينهم، وحاولت الجهات المانحة رفع مستوى المساعدات الأجنبية لإعادة صياغة الاقتصاد الفلسطيني، وتخفيف حدة البطالة والفقر، ولكن اعتماد الحكومة الفلسطينية عليها كمصدر رئيسي لإيراداتهاحال دون ذلك، وهذا كله مجتمعاً أدى إلى ارتفاع معدل البطالة ليصل أقصى مستوى له البالغ ٤١.٧% في عام ٢٠١٦.

إن وضع البطالة على المستوى الفلسطيني في زيادة مستمرة، وأن معدلها وصل إلى رقماً ضخماً مقارنة بمثيله على المستوى العالمي البالغ ٥.٨%، وبنظيرهفي الدول المتقدمة البالغ ٦.٥%، وكذلك بمثيله في الدول العربية البالغ ١٠.٢%(ILO, 2016: 13).

ثانيا: التباين المكاني في معدلات البطالة بين المحافظات

تشير بيانات الجدول رقم (٢) والشكل رقم (٣) إلى التوزيع الجغرافي لمعدلات البطالة في محافظات قطاع غزة لعامي ٢٠٠٧، ٢٠١٦ ومنهما يتبين أن معدلات البطالة على مستوى المحافظات تميزت بالارتفاع بشكل ملحوظ مع وجود تباين فيما بينها، وهي كما يلي:

- بلغ معدل البطالة في قطاع غزة ٣٦.٥% في عام ٢٠٠٧، واتسم التوزيع الجغرافي لمعدلات البطالة في محافظات قطاع غزة بالتباين، فقد سُجل أعلى معدل بطالة في محافظة خانيونس البالغ ٤١.٣%، تليها محافظة شمال غزة بمعدل بلغ ٣٧.١%، في حين سجل أدنى معدل بطالة في محافظة غزة البالغ ٣٤.٣%، تليها محافظة رفح بمعدل ٣٦.٢% ثم محافظة دير البلح بمعدل ٣٢.٥%، وتجدر الإشارة إلى أن أول محافظتين سجلتا معدلات في كل منهما أعلى من المعدل العام لمنطقة الدراسة، في حين أن آخر ثلاث محافظات سجلت معدلات في كل منها أقل من المعدل العام لقطاع غزة. ووجدت علاقة عكسية بين مستويات البطالة وفئة مستويات التعليم جامعي فما فوق للقوى العاملة في المحافظات بلغت قيمتها (-٠.٣٥)، ويعني ذلك أن المحافظات التي حصلت على أقل نسبة متعلمين من فئة جامعي فما فوق حصلت على أعلى نسب بطالة.
- أما في عام ٢٠١٦، ارتفع معدل البطالة في قطاع غزة إلى ٤١.٧%، ومنحرفا نحو الارتفاع عن نظيره في عام ٢٠٠٧ بمقدار فارق نسبي بلغت قيمته ٥.٢%، واختلفت المحافظات فيما بينها في معدلات البطالة، فقد سُجل أعلى معدل بطالة في محافظة خانيونس البالغ ٤٨.٢%، تليها محافظة دير البلح بنسبة بلغت ٤٤.٣%، ثم محافظتي رفح وشمال غزة بنسبة بلغت ٤٣.٦% لكل منهما على حدة، في حين سُجل أدنى معدل بطالة في محافظة غزة البالغ ٣٤.٦%، والجدير بالذكر أن محافظة غزة هي المحافظة الوحيدة التي ظهرت بمعدل بطالة أقل من

المعدل العام لمنطقة الدراسة، في حين أن باقي المحافظات كانت معدلات البطالة فيها أعلى من مثيلها العام للقطاع، وقد يعزى ذلك إلى قدم مدينة غزة مركز هذه المحافظة الوحيد، وإلى تركز ما يزيد عن ثلث سكان قطاع غزة بها، وإلى تركز معظم مقرات السلطة والجامعات والقنصليات الأجنبية، فضلا عن وفرة فنادقها ومطاعمها الأمر الذي وفر فرص عمل للقوى العاملة بها بشكل أكبر من غيرها.

جدول (٢) معدلات البطالة في محافظات قطاع غزة حسب النوع عامي (٢٠٠٧، ٢٠١٦)

المحافظات	٢٠٠٧			٢٠١٦		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
شمال غزة	38.4	25.5	37.1	٣٧.٨	٦٤.٦	٤٣.٦
غـــــزة	35.2	27.3	34.3	٢٨.٠	٦١.١	٣٤.٦
دير البلح	36.8	28.6	35.5	٣٨.٠	٦١.٠	٤٤.٣
خانيونس	41.9	36.8	41.3	٣٩.٥	٧٢.٠	٤٨.٢
رفـــح	36.2	32.1	35.7	٣٤.٣	٦٩.٠	٤٣.٦
المجموع	**37.5**	**29.7**	**36.5**	**٣٤.٤**	**٦٥.٢**	**٤١.٧**

المصدر:بيانات عام ٢٠٠٧ من حساب الباحث اعتمادا على بيانات التعداد العام ٢٠٠٧، بيانات عام ٢٠١٦ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٧، مسح القوى العاملة الفلسطينية ٢٠١٦، جدول ١٨، ص ٧٣.

- اختلاف المحافظات فيما بينها في مقدار الزيادة في معدلات البطالة في عام ٢٠١٦ مقارنة بما كانت عليها في عام ٢٠٠٧، وكان أكبر تغير قد حصل في محافظة دير البلح تليها محافظة رفح، ثم محافظة خانيونس، ثم محافظة شمال غزة، فيما خالف محافظة غزة باقي المحافظات بحفاظها على نفس المعدل الذي كانت عليه في الفترة الزمنية السابقة.

- اتسمت معدلات البطالة حسب النوعفي منطقة الدراسة بالتباين الشديد، ونجد أن ما يزيد عن ثلث (٣٧.٥%) القوى العاملة من الذكور عاطلين عن العمل مقابل (٢٩.٧%) بين الإناث من القوى العاملة الأنثوية وذلك في عام ٢٠٠٧، بينما في عام ٢٠١٦ اختلفت الصورة عما كانت عليه في عام ٢٠٠٧، إذ نجد أن ما يقل قليلا من ثلثي (٦٥.٢%) الإناث أصبحن عاطلات عن العمل من جملة إناث القوى العاملة، مقابل حوالي ما يزيد قليلا عن ثلث (٣٤.٣%) الذكور عاطلين عن العمل من جملة القوة العاملة الذكورية.

شكل (٣) التوزيع الجغرافي لمعدلات البطالة في قطاع غزة حسب النوع، ٢٠١٦

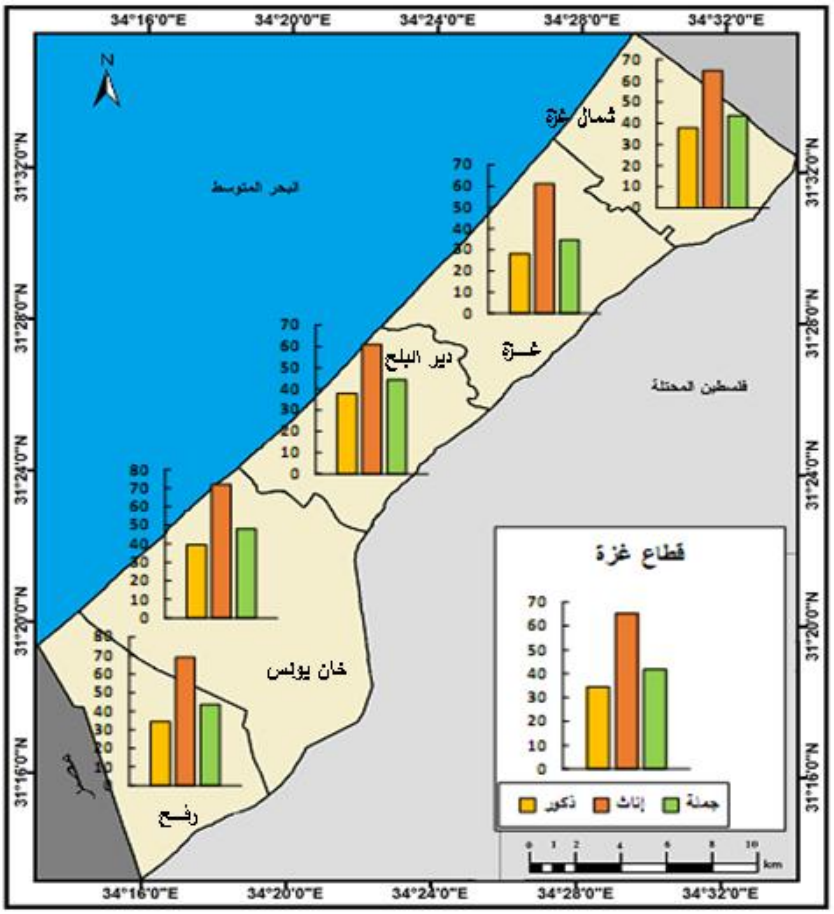

المصدر:من عمل الباحث اعتمادا على بيانات الجدول رقم (٢).

- تباينت المحافظات فيما بينها في معدلات البطالة حسب النوع، ففي عام ٢٠٠٧ يوجد توافق بين معدلات بطالة الذكور في المحافظات ومعدل والبطالة العام في قطاع غزة، فيما انخفضت معدلات بطالة الإناث في المحافظات عن معدل البطالة العام لمنطقة الدراسة، بينما في عام ٢٠١٦ انعكست الصورة تماماً، فقد ارتفعت معدلات بطالة الإناث عن معدلات بطالة الذكورفي كل المحافظات، وكان أقصى ارتفاع في بطالة الإناث قد سُجل في محافظة خانيونس، تليها محافظة رفح، وهما المحافظتين الوحيدتين اللتين زادت معدلات البطالة فيهما مقارنة بمعدل جملة البطالة الأنثوية في قطاع غزة، بيد أن أعلى معدل بطالة ذكور قد سُجل في محافظة خانيونس، تليها محافظة دير البلح فمحافظة شمال غزة، بينما سجلت محافظة غزة أقل معدل بطالة، تليها محافظة رفح وهما أقل من المعدل العام لذكور قطاع غزة، في حين أن المحافظات الثلاث الأولى تفوقت معدلات بطالتها على المعدل العام لذكور منطقة الدراسة.

تدل المؤشرات السابقة إلى ارتفاع معدلات البطالة على مستوى منطقة الدراسة، وكذلك على مستوى المحافظات، وحسب النوع، ونظراً لضعف قدرة السلطة الفلسطينية على استيعاب هذه الأعداد المتزايدة في سوق العمل، لا بد من الاعتماد على القطاع الخاص في استحداث قطاعات اقتصادية قادرة على توليد فرص عمل للعاطلين، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال الوصول إلى موارد الإنتاج والأسواق المحاصرة من الاحتلال، وهذا يتطلب تدخل دولي عاجل لردع الاحتلال عن هذه السياسات.

ثالثا: بعض الخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية للمتعطلين عن العمل

١. البطالة حسب النوع:

تفيد بيانات الجدول رقم (٣) وجود فروق واضحة بين الذكور والإناث في معدلات البطالة تارة تميل إلى صالح الذكور وتارة أخرى تميل إلى صالح الإناث، وتميزت معدلات البطالة بين الذكور بالارتفاع عن الإناث وعن المتوسط العام لمنطقة

الدراسة في عام ٢٠٠٧، بيدأنه في عام ٢٠١٦ انقلبت الصورة تماما لصالح الإناث اللواتي ارتفعت في صفوفهنمعدلات البطالة مقارنة بما هي عليه بين الذكور والمتوسط العام لمنطقة الدراسة، فقد ارتفعت معدلات بطالة الإناث من ٢٩.٧% عام ٢٠٠٧، إلى ٦٥.٢% في نهاية فترة الدراسة بمقدار فارق نسبي بلغ ٣٥.٥%، ويعادل ذلك تضاعفبلغ حجمه ٢.٢ مرة، كما أنه يزيد عن المتوسط العام لمنطقة الدراسة في عام ٢٠١٦ بفارق نسبي نحو الزيادة بلغ ٢٤.١%،ويعكس ذلك الفرص المنخفضة المتاحة أمام الإناث، أما معدلات الذكور فقد انخفضت من ٣٧.٥% عام ٢٠٠٧ إلى ٣٤.٤% في عام ٢٠١٦، ويبدو وجود حالة من التوافق بين معدلات بطالة الذكور ومعدلات البطالة العامة لمنطقة الدراسة بدرجة ارتباطات قوية بلغت (٠.٩٥)، وهذا ناجم عن تدني مشاركة الإناث في العمل، وانخفاض دورهن التنموي.

وتعزى أسباب ارتفاع بطالة الإناث إلى ارتفاع مستوياتهن التعليمية بشكل عام، وبين إناث القوى العاملة بشكل خاص، فقد بلغت نسبة الإناث الحاصلات على ١٣ سنة فأكثر نحو ٧٤.٥% من جملة المستويات التعلمية للقوى العاملة الأنثوية، وبلغت نسبة العاطلات عن العمل اللواتي حصلن على ١٣ سنة تعليمية فأكثر ٦٣.٤% من جملة القوى العاملة الأنثوية اللواتي حصلن على ١٣ سنة تعليمية فأكثر(الجهاز المركزي، ٢٠١٧: ٥٩-٦٥).

جدول (٣) معدلات البطالة حسب النوع لعامي (٢٠٠٧، ٢٠١٦)

النوع / السنوات	ذكور	إناث	جملة
٢٠٠٧	٣٧.٥	٢٩.٧	٣٦.٥
٢٠١٦	٣٤.٤	٦٥.٢	٤١.٧

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٢، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٧، جدول ٢٦. ومسح القوى العاملة ٢٠١٦، جدول ٦٤.

كما أن الضوابط الاجتماعية والعادات والتقاليد المتوارثة،حدت من مشاركة الإناث في القوى العاملة من خلال تحديد مجالات العمل التي يمكن للمرأة أن تشارك فيها مثل التعليم والصحة، كما أن غياب برامج إدماج النساء في عملية التنمية البشرية ما زال مفقوداً في المجتمع الغزي تحت شعار توفير فرص العمل للذكور الذين يعانون من ارتفاع معدل البطالة بين صفوفهم، فضلاً عن الأسباب المتعلقة بسوق العمل وضعف قدرته على استيعاب العمالة الأنثوية في ظل ارتفاع مستوياتهن التعليمية وانضمامهن للسكان النشطين اقتصادياً، وهذا جعلهن يتنافسن على فئات قلية من المهن التي لا يقصدها الذكور في الغالب إلا عند الضرورة.

٢. البطالة حسب العمر:

من خلال بيانات الجدول رقم (٤) والشكل (٤) الذي يشير إلى التوزيع النسبي للمتعطلين حسب النوع والعمر في منطقة الدراسة يتبين أن البطالة تتوزع على فئات العمر المختلفة بصورة متفاوتة، حيث ترتفع بين الفئات الشابة دون سن الخامسة والثلاثون، وتنخفض في الفئات العمرية الأكبر سناً التي تزيد عن ٣٥ سنة فأكثر، وبشكل أكثر تفصيلي يمكن استنتاج ما يلي:

- ارتفاع نسبة المتعطلين بين صفوف الشباب في الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة، واستحواذها على المرتبة الأولى مقارنة بنسب المتعطلين في باقي الفئات العمرية، وضمت هذه الفئة ٤١.٩% من جملة المتعطلين في قطاع غزة في عام ٢٠٠٧، بينما في عام ٢٠١٦ حلت هذه الفئة العمرية في المرتبة الثانية بنسبة بلغت ٣٧.٦%، ويرجع ذلك إلى أن معظم أفراد هذه الفئة العمرية من السكان هم على مقاعد الدراسة في مرحلة أو أخرى من مراحل التعليم، فكلما زادت معدلات الالتحاق بالتعليم كلما انخفضت معدلات البطالة.
- جاءت الفئة العمرية ٢٥-٣٤ سنة في المرتبة الثانية من حيث نسبة المتعطلين في عام ١٩٩٧، بينما حلت في المرتبة الأولى في عام ٢٠١٦، فقد ارتفعت نسبة المتعطلين بين هذه الفئة العمرية من ٢٥.٢% عام ٢٠٠٧ إلى ٣٩.٧% في عام

٢٠١٦، وإذا ما تم جمع الفئتين العمريتين ١٥-٢٤، ٢٥-٣٤ سنة فإن نسب المتعطلين تصل إلى ٧٧.٣% من جملة المتعطلين، ويشير ذلك إلى مدى خطورة انتشار البطالة بين صفوف الفئات الشابة التي يفترض بها أن تكون ضمن الفئة المنتجة من القوى العاملة، ويرجع ذلك إلى تباطؤ قدرة الاقتصاد الفلسطيني على توفير وظائف جديدة نتيجة إقصاء الاحتلال للفلسطينيين عن معظم مصادرهم الطبيعية والاقتصادية في اقتصاد ما زال نموه يعتمد على زيادة المصادر التي يجري إدخالها في العملية الإنتاجية (عبد الله وآخرون، ٢٠١٤: ٣٨). فضلا عن إجراءات الاحتلال وسياساته المتمثلة في الحصار والتي رفعت من مخاطر الاستثمار وزيادة تكلفته، وكذلك نتيجة للبطالة الهيكلية التي ظهرت بسبب عدم تلاؤم مستوى وأنواع المهارات والخبرات التي يمتلكها الشباب مع متطلبات سوق العمل.

جدول (٤) التوزيع العمري والنوعي لنسب المتعطلين عن العمل عامي (٢٠٠٧-٢٠١٦)

الفئات العمرية	٢٠٠٧			٢٠١٦		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
24 – 15	41.3	48.4	41.9	41.5	٣٠.٨	٣٧.٦
34 – 25	24.9	28.2	25.2	٣٤.٧	٤٨.٤	٣٩.٧
44 – 35	13.4	11.3	13.3	١١.٨	١٥.٨	١٣.٣
54 – 45	9.7	7.5	9.5	٨.٩	٤.٤	٧.٢
64 -55	6.8	3.7	6.5	٢.٩	٠.٦	٢.١
٦٥ سنة فأكثر	3.9	0.9	3.6	٠.٢	٠.٠	٠.١
الجملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

١. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٢، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٧، جدول ٢٦.

٢. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٧، مسح القوى العاملة، جدول ٦٤.

- استحوذت بطالة الفئة العمرية ٣٥-٤٤ سنة على المركز الثالث بنسبة بلغت ١٣.٣% من جملة المتعطلين وذلك في عامي ١٩٩٧، ٢٠١٦ لكل منهما على حدة، نتيجة التحاق معظم هذه الفئة بالعمل من أجل إعالة عوائلهم، ثم بعد ذلك تنخفض معدلات البطالة بتقدم العمر لتصل إلى أدنى مستوياتها بدءا من الفئة العمرية ٥٥ سنة مع ميلاها نحو الانخفاض في آخر فترة الدراسة مقارنة ببدايتها، وذلك لارتفاع نسبة البطالة في الفئات العمرية الصغيرة.

شكل (٤) التوزيع العمري والنوعي لنسب المتعطلين في قطاع غزة عامي (٢٠٠٧، ٢٠١٢)

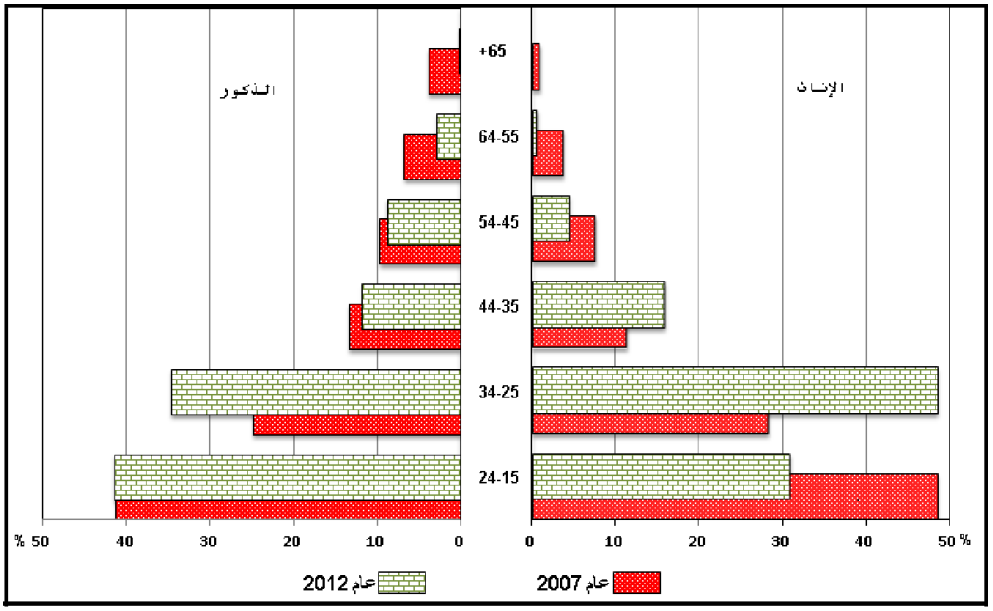

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على بيانات الجدول (٤).

- اتخذت نسب البطالة النوعية حسب العمر نفس الاتجاه العام لجملة المتعطلين حسب العمر مع وجود اختلاف بينهما، بالنسبة للفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة احتلت المرتبة الأولى عام ١٩٩٧ مع تغلب نسبة بطالة الإناث البالغ ٤٨.٤% علىنسبة بطالة الذكور البالغ ٤١.٣%، بينما في عام ٢٠١٦ ارتفع معدل بطالة الذكور ارتفاعا طفيفا ليبلغ ٤١.٥% ومتفوقا على مثيله بين الإناث البالغ٣٠.٨%،

ويعزى ذلك إلى منع العمالة الفلسطينية الذكورية من العمل داخل الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ الذين جلهم من الذكور، أما انخفاض معدلات بطالة الإناث يعزى إلى ارتفاع معدل التحاقهن بالجامعات مقارنة بالذكور والتي بلغت نسبتهن ٥٥.٣% من جملة الملحقين بالجامعات في العام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٦ (وزارة التربية والتعليم العالي، ٢٠١٦: ٤٦).

- تغلبت نسبة الإناث المتعطلات على نسبة الذكور المتعطلين في الفئة العمرية ٢٥-٣٤ سنة، وزاد الفارق بينهما مع عامل الزمن، فقد ارتفعت بطالة الإناث في هذه الفئة العمرية من ٢٨.٢% عام ٢٠٠٧ إلى ٤٨.٤% عام ٢٠١٦، بينما ارتفع معدل بطالة الذكور لنفس الفئة العمرية من ٢٤.٩% إلى ٣٤.٧%، ويعزى ذلك إلى ارتفاع المستوى التعليمي للإناث العاطلات عن العمل مقارنة بالذكور، إذ بلغت نسبة الإناث العاطلات عن العمل والحاصلات على ١٣ عام دراسية فأكثر نحو ٧٢.٤% من جملة الإناث المتعطلات حسب المستويات التعليمية للإناث، بينما بلغت بين الذكور ٢٨.٢% من جملة المتعطلين حسب المستويات التعليمية للذكور (جدول ٥).
- أما نسبة البطالة النوعية للفئة العمرية ٣٥ سنة فما فوق تميزت بانخفاضها بين الإناث مقابل ارتفاعها بين الذكور، ويعزى ذلك إلى خروج جزء من الإناث في هذه الأعمار من فئة السكان النشطين اقتصاديا، وذلك نتيجة توقفهن عن البحث عن عمل بعد الفشل المتكرر في إيجاد وظيفة. وتشير النتائج السابقة إلى كم التحديات التنموية للبطالة المتمثلة في غياب المشاريع التنموية الخاصة بدمج المرأة لا سيما المتعلمة في برامجها في ظل الحصار المفروض على منطقة الدراسة، كما أن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل من فئة الخريجين الداخلين الجدد لسوق العمل، وهذا يستدعي وضح برامج تستوعب الانتقال من التعليم إلى العمل لضمان عمال الشباب الذين هم عماد التنمية.

٣. البطالة حسب التحصيل التعليمي:

تعد دراسة الحالة التعليمية للمتعطلين على قدر كبير من الأهمية، وذلك للتعرف على تأثير التعليم على حجم المتعطلين من حجم القوى العاملة، كما أن مستوى التعليم يلعب دوراً كبيراً في تحديد نوعية النشاط الذي يمكن أن يزاوله الفرد والذى له علاقة قوية بالتنمية البشرية، وتشير نتائج الجدول رقم (٥) إلى التوزيع النسبي للمتعطلين حسب الحالة التعليمية وحسب النوع في قطاع غزة عامي ٢٠٠٧، ٢٠١٦، ومنه نستنتج انخفاض نسبة الأمية بين إجمالي المتعطلين بشكل عام من ٢.١% في عام ٢٠٠٧ إلى ٠.٥%في عام ٢٠١٦، وكذلك انخفضت بين الذكور من ٢.٢% إلى ٠.٦%، في حين انخفضت بين الإناث من١.٣% إلى ٠.٥%في عام ٢٠١٦.

كما نلاحظ انخفاض نسبة الحاصلين على المستوى الابتدائي من جملة المتعطلين من ٣١.٤% إلى ٩.٧% بمقدار فارق نسبي نحو الانخفاض بلغ ٢١.٧%، في حين انخفضت بين الذكور من هذه الفئة التعليمية من ٣٣.٩% إلى ١٤.٢%، بينما انخفضت بين الإناثمن ٧.٩% إلى ٢.١%، وينسحب الأمر نفسه على فئة الحاصلين على المستوى الإعدادي من جملة المتعطلين التي انخفضت إلى حوالي النصف من ٣٠% إلى ١٥.١%، بينما انخفضت بين الذكور من ٣٢.١% إلى ٢٠.٣%، وانخفضت بين الإناثمن ١٠.٦% إلى ٦.١%.

جدول (٥) التوزيع النسبي للمتعطلين حسب مستويات التعليم والنوع عامي(٢٠١٦،٢٠٠٧)

الفئات العمرية	٢٠٠٧			٢٠١٦		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
أمي	2.2	1.3	2.1	0.6	0.4	0.5
ابتدائي	33.9	7.9	31.4	14.2	2.1	9.7
إعدادي	32.1	10.6	30.0	20.3	6.1	15.1
ثانوي	19.4	17.3	19.2	36.4	19	30
أعلى من ثانوي	12.5	62.9	17.4	28.5	72.4	44.7
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	**100**	**100**	**100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

١. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٢، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٧، جدول ٢٦.

٢. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٧، مسح القوى العاملة ٢٠١٦، جدول ٦٣.

أما نسبة الحاصلين على التعليم الثانوي فقد ارتفعت من ١٩.٢% إلى ٣٠%من جملة المتعطلين، بينما ارتفعت بين الذكور من ١٩.٤% إلى ٣٦.٤%، في حين ارتفعت بين الإناث من١٧.٣% إلى ١٩% فقط.وكذلك ارتفعت نسبة المتعطلين الحاصلين على مستوى تعليمي أعلى من الثانوي (التعليم الجامعي) جملة الحالة التعليمية للمتعطلين بشكل ملفت للانتباه، فقد ارتفعت من ١٧.٤% إلى ٤٤.٧%، وارتفعت بين الذكور من ١٢.٥% إلى ٢٨.٥%، فيما ارتفعت بين الإناث من ٦٢.٩% إلى ٧٢.٤%.

نستنتج مما سبق ملاحظتين في غاية الأهمية، الأولى أن بطالةالإناث تتركز في الفئة المتعلمة تعليماً عالياً فوق الثانوي، وهذا يظهر مدى إقبال الإناث في قطاع غزة على التعليم العالي،وأن فرص توظيفهن ضمن القطاع النسائيما زالت محدودة جدا وتتزايد مع عامل الزمن،فقد ارتفعت نسبة العاطلات عن العمل من الجامعيات من جملة الحالة التعليمية للعاطلات عن العمل من ٦٢.٩% فيعام ٢٠٠٧ إلى ٧٢.٤% في عام ٢٠١٦، مقابل ١٢.٥%–٢٨.٥% بين الذكور.

ويعزى ذلك إلى حالة البطالة الذكورية التي يُعاني منها الذكور في قطاع غزة وقلة فرص العمل المتوفرة لهم، وإلى كون الرجل هو المعيل الرئيس للأسرة،لذلك تواجه الإناث ترك الدخول إلى سوق العمل إلى صالح الذكور (دحلان،٢٠١٣ :٦١)، فضلا عن غياب الربط بين متطلبات السوق والبرامج التعليمية المتاحة في الجامعات للإناث، وكذلك فشل البرامج التنموية في إدراك أهمية النوع الاجتماعي والتركيز على الرجل دون الأنثى.

أما الملاحظة الثانية التي أمكن استنتاجها، أن بطالة الذكور تتركز في الفئات التعليمية الدنيا من السلم التعليمي ثانوي فما دون بنسبة بلغت٨٧.٥% من إجمالي الذكور العاطلين عن العمل حسب الحالة التعليمية في عام ٢٠٠٧، وانخفضت إلى ٧١.٥% في عام ٢٠١٦، وعلى الرغم من هذا الانخفاض إلا أن كل سبعة ذكور من أصل عشرة ذكور من جملة الذكور المتعطلين حاصلون على تعليم ثانوي فأقل، وقد

يرجع ذلك إلى عدم جدوى متابعة التعليم لتقلص فرص العمل كلما ارتفع مؤهلهم العلمي، وانخفاض المردود مقابل تكاليف التعليم، إضافة إلى سوء الظروف المعيشية والاقتصادية التي تحول دون متابعة التعليم للذكور بكونهم مسؤولين عن رعاية أسرهم.

٤. البطالة حسب سبق العمل:

يظهر من بيانات الجدول رقم (٦) أن نحو ٦٩.١% من جملة المتعطلين في قطاع غزة لم يسبق لهم العمل، وهي أعلى من مثيلتها على مستوى الضفة الغربية البالغة ٤١.٩%، وهذا يعني أن سبعةأفراد من أصل عشرة أفراد من جملة المتعطلين في قطاع غزة لم يسبق له العمل نهائياً، ويشير ذلك إلى زيادة عدد الداخلين الجدد لسوق العمل نتيجة الانتقال الديموغرافي لفئة الشباب الناجمة عن الطفرة السكانية التي تعرض لها قطاع غزة بين عامي ١٩٨٧-١٩٩٧.

جدول (٦) التوزيع النسبي للمتعطلين حسب المنطقة وسبق العمل والنوع عام ٢٠١٦

المنطقة	سبق العمل	ذكور	إناث	جملة
قطاع غزة	متعطل سبق له العمل	٣٨.٩	١٧.٣	٣٠.٩
	متعطل لم يسبق له العمل	٦١.١	٨٢.٧	٦٩.١
	المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الضفة الغربية	متعطل سبق له العمل	٧٣.٩	٢٣.٤	٥٨.١
	متعطل لم يسبق له العمل	٢٦.١	٧٦.٦	٤١.٩
	المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٧، مسح القوى العاملة ٢٠١٦، جدول 62.

وإذا نظرنا إلى هذه النسبة من خلال النوع، نجد ارتفاع نسبة الإناثاللواتي لم يسبق لهن العمل من جملة الإناث العاطلات مقارنة بما هي عليه بين الذكور، فهيتبلغ ٨٢.٧%، ٦١.١%على التوالي. وهذا يشير إلى أن نسبة الداخلات الجدد من الإناث من جملة الإناثإلى سوق العمل أعلى من نظيرتها بين الذكور. كما أنها أعلى بكثير

من مثيلاتها على مستوى الضفة الغربية، ويدلل ذلك على ضعف الاقتصاد الغزي عن توليد فرص عمل للداخلين الجدد لسوق العمل مقارنة بالاقتصاد في الضفة الغربية لا سيما من الإناث.

٥. البطالة حسب معدل فترة التعطل:

يشيرالجدول رقم (٧) إلىمعدل فترة التعطل بالشهر حسب المنطقة والنوع للمتعطلين عن العمل، ومنه يتبين أن معدل البطالة على المدى الطويل واسع الانتشار في قطاع غزة، فقد بلغ معدل فترة التعطل ١٦.١ شهراً وهو أعلى حوالى ثلاث أضعاف مثيله في الضفة الغربية البالغ نحو ستة أشهر، كما يتكشف من خلال معدل فترة التعطل حسب النوع أنه يميل إلى الارتفاع بين الإناث مقابل انخفاضه بين الذكور، كما أن معدل فترة تعطل الذكور في قطاع غزة يزيد ثلاث أضعاف ونصف الضعف عن مثيله بين ذكور الضفة الغربية، ويزيد بين إناث قطاع غزة نحو ضعفي مثيله بين إناث الضفة الغربية، ويمكن أن يعزى هذا الوضع للظروف الاقتصادية السيئة التي قلصت فرص العمل في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية.

جدول (٧) معدل فترة التعطل بالأشهر(*) للعاطلين عن العمل حسب المنطقة والنوع عام٢٠١٦

المنطقة	النوع		
	ذكور	إناث	جملة
قطاع غزة	١٣.٢	٢٢.٤	١٦.١
الضفة الغربية	٣.٧	١٠.٩	٥.٩

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٧، مسح القوى العاملة ٢٠١٦، جدول ٦٤.

يتبين مما سبق، أن معدل البطالة الكلي في منطقة الدراسة ليس الباعث الوحيد على القلق، فمن المثير للقلق طول الفترة التي تستمر فيها البطالة بين العمالة الشابة

(*)متوسط عدد الأشهر التي يقضيها العاطل عن العمل دون عمل.

في قطاع غزة، وهو ما يحدث أثناء البحث عن فرصة العمل الأولى، وتكشف الإحصاءات استمرار ٤٤.٥% منالمتعطلين عن العمل في البحث عن فرص عمل لمدة تزيد على ١٢ شهراً (الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠١٧: ١١٧).إن التعطل عن العمل لفترة زمنية طويلة نسبياً، يُفقد العمالة العاطلة ما تتمتع به من مهارات، كما يُفقدها ارتباطها بمكان العمل، وتولد مشاعر الإحباط المتنامية من جراء البطالة إلى توقف عدد كبير من الشباب المحبط عن البحث عن عمل، الأمر الذي يؤثر على مستوى التنمية.

رابعا: الخلاصة والمقترحات:

تأثرت البطالة بوجود الاحتلال بشكل رئيسي، ولعبت العوامل الديموغرافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية دوراً بارزاً في تفاقم حدتها وبلوغها مستويات قياسية (٤١.٧%)،فقد تبين من نتائج الدراسة أن أربعة من أصل عشرة من القوى العاملة عاطل عن العمل في قطاع غزة، وتزداد الحدة بين الإناث لتصل إلى (٦٥.٢%)من جملة القوى العاملة الأنثوية مقابل(٣٤.٤%)من جملة القوى العاملة الذكورية. ولا تتوقف هذه الاختلافات عند هذا الحد بل امتدت إلى المحافظات التي تباينت فيما بينها في معدلات البطالة، وتركزت البطالة في محافظة خانيونس، تليها محافظة دير البلح ثم محافظتي شمال غزة ورفح، بينما تقل في محافظة غزة عن المعدل العام لمنطقة الدراسة نتيجة توفر فرص عمل في مجال الخدمات والفنادق والمطاعم.

تفشي البطالة في صفوف الشباب باتت ظاهرة للعيان، إذ يشكل العاطلون عن العمل ممن تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة نحو (٧٧.٣%) من جملة السكان المتعطلين عن العمل، بواقع (٧٩.٢%) للإناث من جملة الإناث العاطلات عن العمل،ونحو (٧٦.٢%)للذكور من جملة الذكور العاطلون عن العمل.

وتنتشر البطالة الهيكلية (Structural Unemployment) في أوساط الفئات التعليمية العليا من الجامعيين فأعلى لتصل إلى (٤٤.٧%)، في حين تركزتبطالة الذكور في الفئات التعليميةالدنيا ما دون الثانوي بواقع (٧١.٥%)من إجمالي الذكور

العاطلين عن العمل، بينما تركزتبطالة الإناثفي فئة الحاصلات على تعليم جامعي فأعلى لتصل إلى (٧٢.٤%) من جملة الإناث العاطلات عن العمل نتيجة عدم مواءمة مخرجات التعليم الجامعي للإناث لحاجات سوق العمل المحلي.

وشكلت نسبة المتعطلين الذين لم يسبق لهم العمل نحو (٦٩.١%) من جملة المتعطلين في قطاع غزة، وارتفعت بين الإناث لتصل إلى (٨٢.٧%) من جملة الإناث المتعطلات عن العمل نتيجة ارتفاع مستوياتهن التعليمية، مقابل بلوغها ما نسبته(٦١.١%) بين الذكور، وفضلا عن ذلك، تسود البطالة الانتقالية أو الاحتكاكيةفي منطقة الدراسة، حيث يضطر العاطلون الجدد عن العمل إلى البحث عن العمل لمدة تزيد عن ١٦ شهرا بواقع ١٣ شهرا للذكور مقابل ٢٢ شهراً للإناث.

وفي ضوء ما تقدم، تقترح هذه الورقة البحثية ما يلي:

- التخلص من التبعية الاقتصادية للاحتلال والناتجة عن اتفاق باريس، ووضع خطط وطنية واستراتيجيات وطنية تؤدي إلى النمو الاقتصادي المولد للعمالة، عبر دفعات قوية من الاستثمارات في قطاعات الإنتاج السلعي والاستهلاكي والبنية التحتية.
- تغيير هيكل الإنفاق الحكومي بإعداء أولويةللإنفاق على التعليم والصحة والبنية التحتية التي تسهم في توفير فرص العمل للخريجين.
- تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأنشطة ذات الكثافة العمالية، كالزراعة والصناعات الحرفية، والتوسع في الأنشطة الاقتصادية ذات الطبيعة الحرفية، وقطاع التجارة، وقطاع النقل والتخزين.
- الربط بين السياسات التعليمية واحتياجات السوق المحلية من القوى العاملة المتعلمة والمدربة والتعليم الفني والمهني، والحد من القبول في الجامعات التخصصات التي لا يحتاجها سوق العمل، وتعديل وتكييف برامج التعليم والتدريب المهني بما يتفق مع الحاجة الفعلية لسوق العمل.

- **المصادر والمراجع:**

١. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (١٩٩٩):التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ١٩٩٧، النتائج النهائية، تقرير السكان، قطاع غزة، الجزء الأول، رام الله، فلسطين.

٢. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠١٢): النتائج النهائية للتعداد، تقرير السكان، قطاع غزة، رام الله، فلسطين.

٣. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠١٦): مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي ٢٠١٦، رام الله، فلسطين.

٤. وزارة التربية والتعليم العالي (٢٠١٦): الكتاب الإحصائي السنوي للتعليم العالي في محافظات غزة للعام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧، الإدارة العامة للتخطيط، غزة، فلسطين.

٥. الأمم المتحدة(٢٠٠٦): الاقتصاد الفلسطيني الذي مزقته الحرب: المعونة والتنمية وتكوين الدولة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، نيويورك.

٦. الأمم المتحدة(٢٠٠٩): مبادئ وتوصيات لتعداد السكان والمساكن، التنقيح ٢، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة الإحصاءات، ورقات إحصائية، السلسلة ميم، العدد ٦٧، نيويورك.

٧. بهي، عيسى وشيخ العيد، جلال (٢٠١٢): قياس أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة ١٩٩٦-٢٠١١، مجلة الباحث، عدد ١١، الجزائر، ص ٢٣-٣٤.

٨. دحلان، لينا (٢٠١٣): البطالة النسائية في قطاع غزة: الواقع والأسباب وسبل العلاج، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

٩. رشيد، هارون (بدون تاريخ): قصة مدينة غزة، سلسلة المدن الفلسطينية ١٢، المنظمة العربية للتربية والثقافة والفنون، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت.

١٠. سمحه، موسى(١٩٨٦): أنماط الهجرة الفلسطينية من فلسطين واتجاهاتها (١٩٤٨-١٩٨٠)، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، المجلد ١٤، العدد ٣، ص ص ١٣٩-١٥٢.

١١. شبانه، لؤي والبرغوثي، سفيان (١٩٩٩): البطالة في الأراض الفلسطينية: المشكلة وآفاق الحل، منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية، رام الله، فلسطين.

١٢. العارف، عارف (١٩٥٦): النكبة الفلسطينية والفردوس المفقود، الجزء الرابع، دار الهدى، بيروت.

١٣. عبدالله، سمير، وأخرون (٢٠١٤): سياسة النهوض بريادة الأعمال في أوساط الشباب الفلسطيني في دولة فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، رام الله، فلسطين.

١٤. فرسخ، ليلي (١٩٩٨): العمل الفلسطيني في إسرائيل: ١٩٦٧-١٩٩٧ مراجعة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، فلسطين.

15. Israel Central Bureau of Statistics (1988): Statistical Abstract of Israel, No 39, Jerusalem.

16. Awartani, Hisham (1996): Sources of Economic and social Statistics on The West Bank and Gaza Strip, UNCTAD, United Nations. New York.

17. Abu-Shokor, Abdelfattah (1996): Unemployment in the occupied Palestinian territories and the required employment policies, Working Paper 9632. Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran & Turkey, Cairo.

18. International Labour Organization (2016): World Employment and Social Outlook: Trends 2016 International Labour Office, (ILO) Geneva.